مجلة العلوم العربية والإنسانية
جامعة *القصيم*، المجلد (١٤)، العدد (١)، ص ص ٤٥٧-٥٠٨، (محرم ١٤٤٢ هـ/ أغسطس ٢٠٢٠)

جغرافية الجريمة النسائية في المملكة العربية السعودية
دراسة تطبيقية على المنطقة الشرقية

أ.د فريال بنت محمد مبارك الهاجري
أستاذ التخطيط والتنمية الاقتصادية في قسم الجغرافيا
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام
كلية الآداب
رئيسة قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. سوسن مصطفى البيطار
أستاذ مشارك / علم الاجتماع
جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل بالدمام
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

ملخص البحث: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين مكان وقوع الجريمة النسائية ومعدل نموها، وتوزعها الجغرافي في مدن ومحافظات المنطقة الشرقية، وتحديد أنماطها وأسبابها؛ مع ربطها بعدد من المتغيرات والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لمرتكبي هذه الجرائم. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي. وطبقت استمارة مقابلة على جميع نزيلات سجن الدمام البالغ عددهن (١٣٨نزيلة).

وكشفت الدراسة عن ارتفاع معدل ارتكاب الجرائم في المدن الرئيسية للمنطقة الشرقية؛ فأكثر من ثلثي مرتكبي الجرائم يقيمن في الدمام والخبر بنسبة ٤٠.٥٨٪، ٣٣.٣٣٪ على التوالي. ومعظمهن من الآسيويات ٥٧.٩٧٪، والإفريقيات ٣٥.٥٪. مثلت الجرائم الأخلاقية فيها أعلى نسبة ٣٤.٠٦٪، تلتها جرائم السرقة ٢٨.٩٩٪، وجرائم الخمور والمخدرات ١٣.٠٤٪. وأوضحت الدراسة أن الباعث لارتكاب الجرائم كان العامل الاقتصادي ٤٣.٤٨٪. وأثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الطبيعة المكانية ونوع الجريمة النسائية وارتفاع معدلاتها

في المنطقة الشرقية، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الجريمة النسائية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها. وكشفت الدراسة أن ٤٤.٩٣٪ من نزيلات سجن الدمام لم يصدر بحقهن أي حكم رغم احتجازهن لفترة تزيد عن العام، وأن ٢٥.٣٦٪ ممن انقضت مدة عقوبتهن لم يفرج عنهن بسبب عدم تنازل الكفيل عن القضية ولأسباب مجهولة.

وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من البحوث والدراسات حول الجريمة النسائية وبصفة خاصة في المناطق الحضرية، والتسريع في الإجراءات التنفيذية والقضائية للموقوفين والمحكومين، وتطوير برامج الرعاية الاجتماعية للنزيلات.

الكلمات المفتاحية: *الجريمة النسائية- جغرافية الجريمة.*

المقدمة:

حظيت الجريمة باهتمام الحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء نظراً لما تعكسه من آثار سلبية على حركة التنمية والأمن والاستقرار ؛ لذلك شرّعت الحكومات القوانين والعقوبات تأميناً ومنعاً من ارتكابها ، وتعاقبت المدارس الفكرية كل منهم ينظر إلى الجريمة بمنظار معين ، ومن بين هؤلاء الجغرافيون الذين انضموا بقوة إلى تفسير الجريمة من خلال استيعاب بعدها المكاني وارتباطها بعوامل بيئية تقود إلى التعمق في فهم هذه المشكلة. فكانت جغرافية الجريمة من أبرز الموضوعات الحديثة التي تناقشها الجغرافيا الاجتماعية كونها تهتم بدراسة الظواهر الاجتماعية. وقد أسهم هذا في تطوير النظريات والمفاهيم التي تفسّر الجريمة.

وقد كشف التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي عام ٢٠٢٠ المنشور على موقع قاعدة البيانات نامبيو (NUMBEO) [١] أن المملكة العربية السعودية حلّت في المرتبة (١١١) على المستوى العالمي ، وفي المرتبة (٣٣) على مستوى القارة الآسيوية حيث بلغ المؤشر ٢٦.١٨٪. وحسب التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي عام ٢٠٢٠ بلغ مستوى الجريمة في مدينة الدمام (٢٧.٣٠ منخفض) وكان معدل تزايد الجريمة في السنوات الثلاث الماضية (٥٨.١٨ متوسطة).

كما أشارت إحصائيات وزارة الداخلية السعودية إلى أن عدد الجرائم الجنائية خلال عام ١٤٣٧ بلغت ١٤٩٧٨١ جريمة ؛ تمثلت في جرائم الاعتداء على النفس والأموال ، والجرائم الاخلاقية والمخدرات ، وأخرى شملت التزييف والتزوير بلغت نسبتها حوالي ٦٠٪ من مجموع الجرائم. وقد شهد إجمالي هذه الجرائم في المملكة عام

(١) NUMBEO Data Report. "Crime Index For Country 2020". https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp

١٤٣٧ انخفاضاً بنسبة ٤.٥٪ عن عام ١٤٣٦ ، ؛ حيث بلغ عدد جرائم الاعتداء على النفس بالمملكة ٤٢٢٠٦ جريمة في عام ١٤٣٧ ، بانخفاض ٨.٧٪ عن مثيلتها عام ١٤٣٦ ، فيما بلغت معدلاتها ١٣٠.٨٨ جريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان. كما بلغت المعدلات العامة للجريمة في المملكة ٤٦٤.٤٦ جريمة تقريباً لكل ١٠٠ ألف شخص من سكان المملكة ، وقعت النسبة الكبرى منها في مناطق مكة المكرمة والرياض والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية بأكثر من ٧٥٪ من الجرائم في المملكة. (١)

أولاً : مشكلة الدراسة :

يشهد مجتمع المملكة العربية السعودية – كغيره من المجتمعات – أنماطاً متنوعة للجريمة النسائية ارتبطت جغرافياً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتجددة التي يخضع لها البناء الاجتماعي ، وتؤثر في أنساقه وعلى نظمه. وأصبحت الجريمة النسائية اليوم مشكلة اجتماعية خطيرة تقوض دعائم الأمن الاجتماعي الذي ينعم به المجتمع السعودي عامة ، ومجتمع المنطقة الشرقية خاصة. ونظراً لما يترتب على هذه المشكلة الإجرامية من أخطار وأضرار ؛ نشطت الأجهزة الأمنية في المملكة لمواجهة هذه الجرائم ومكافحتها ، وبات تناول هذه المشكلة من كافة جوانبها بحثاً واستقصاءً وتحليلاً ضرورة حتمية.

تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة الكشف عن العلاقة بين المكان ومعدل نمو الجريمة النسائية من خلال التعرف على المناطق الجغرافية التي تزداد فيها نسبة الإجرام ، ومدى انتشارها في مدن ومحافظات المنطقة الشرقية ، والوقوف على أنماط الجريمة وأسبابها من خلال ربطها بعدد من المتغيرات والخصائص الديموغرافية والاجتماعية

(١) التركي، منصور، "مؤشرات الجريمة في المملكة العربية السعودية لعام ١٤٣٧هـ". ديوان وزارة الداخلية. تصريحات ١٩٣٨هـ https://www.moi.gov.sa

والاقتصادية والإيكولوجية لمرتكبي هذه الجرائم، وتلمس الطرق الكفيلة بالقضاء عليها، واقتراح الوسائل الوقائية لها.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة العملية بأنها:

- تتناول قضية تمسّ الأمن المجتمعي السعودي بصورة شمولية، وتستدعي فهماً صحيحاً للمشكلة وأبعادها، ومعالجتها على أسس علمية تكفل الحد منها ومكافحتها.

ومن الناحية العلمية:

- يمكن اعتبارهذه الدراسة أولى الدراسات الجغرافية التي تدرس أبعاد الجريمة النسائية في المنطقة الشرقية.
- توفير بيانات علمية عن الجريمة النسائية في المنطقة الشرقية، أنماطها ودوافعها وأسبابها.
- تمثل الدراسة محاولة متواضعة لسد بعض النقص الأكاديمي في أدبيات جغرافية الجريمة محققة بذلك التراكم المعرفي البحثي، ونواة لدراسات أخرى في المستقبل تتناول متغيرات مختلفة عن التي تناولتها هذه الدراسة.
- من المتوقع أن تفيد نتائج هذه الدراسة الباحثين والدارسين والمحاكم والقضاء وأجهزة الأمن وإدارة السجون والمؤسسات العقابية والأجهزة التنفيذية المعنية بحماية المجتمع ومكتسباته على مكافحة الجريمة، والحد من تكرار حدوثها.

ثالثاً: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى:

١. التعرف على التوزيع المكاني للجريمة النسائية في المنطقة الشرقية؛ أسبابها، وأنماطها، وتحديد البؤر الإجرامية، ومواضعها.

٢. التعرف على الخصائص الديموغرافية والأيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي هذه الجرائم.
٣. التعرف على العلاقة بين المكان ومعدل نمو الجريمة في المنطقة الشرقية.
٤. التعرف على الوسائل الوقائية وسبل مكافحة الجريمة.

رابعاً:

فرضيات الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

١-من المتوقع أن يكون التوزيع المكاني للجريمة النسائية واسع الانتشار في المناطق الحضرية.

٢-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الطبيعة المكانية ونوع الجريمة النسائية وارتفاع معدلاتها في المنطقة الشرقية.

٣-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الجريمة النسائية، والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها (كالعمر، الجنسية، المستوى التعليمي، المستوى الاجتماعي- الاقتصادي).

خامساً: منهجية الدراسة وأدواتها:

اقتضت طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي بالاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعي؛ لوصف الجوانب المختلفة للظاهرة المراد بحثها والتعبير عنها كمياً. وتم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات الواردة في استمارة المقابلة، والتحقق من فرضيات الدراسة حسب اختبار مربع كاي (كا٢).

وقد تم تصميم استمارة مقابلة تكونت من قسمين- الأول: ويشمل البيانات الأولية للنزيلات (كالعمر، الجنسية، المستوى التعليمي، المهنة، مكان الإقامة قبل دخول السجن، الدخل الشهري). الثاني: ويتضمن البيانات الخاصة بالجريمة؛ مكانها ونوعها وأسبابها، إضافة إلى البيانات التابعة لمنطقة الإيواء الحالي كخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وبرامج التأهيل في السجون، وتحليل الإحصائيات التي قدمتها إدارة السجون في المنطقة الشرقية عن التصنيف النوعي للجرائم المرتكبة حسب الواقعة المكانية والزمانية للفترة الممتدة مابين ١٤٢٩- ١٤٣٧.

١- مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع نزيلات سجن الدمام عام (١٤٣٧) وعددهن (١٤٤) نزيلة. وقد تم استبعاد (٦) استمارات؛ بسبب صعوبة جمع البيانات من بعض النزيلات لعدم تجاوبهن أو لاختلاف اللغة أو المرض ولأسباب أخرى.

سادساً: التعريف بمنطقة الدراسة "المنطقة الشرقية Eastern Region":

تقع المنطقة الشرقية في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية –وهي إحدى أقسامها الإدارية الـ ١٣ منطقة إدارية- في نطاق يمتد بين دائرتي عرض ٣٠ ١٦ ، ١٢ ٢٩ شمالاً وبين خطي طول ٤٥ ٥٦ شرقاً.

وتتكون إمارة المنطقة الشرقية من (١٠) محافظات وهي: الأحساء، حفر الباطن، الجبيل، القطيف، الخبر، الخفجي، ورأس تنورة، وأبقيق، والنعيرية، وقرية العليا. ويبلغ عدد مراكزها ١٠٧ مراكز. وتقدر مساحة المنطقة الشرقية بحوالي

٧٧٨٤٧٩ كيلومتراً مربعاً وهو ما يعادل ٣٦٪ من إجمالي مساحة المملكة العربية السعودية البالغة ٢.١٥ مليون كيلومتر مربع تقريباً.(١)

وقد بلغ العدد الإجمالي لسكان المنطقة الشرقية عام ١٤٣٨/ ٢٠١٦ (٤.٧٨٠.٦١٩) نسمة وفقاً لمصدر المسح الديموغرافي ٢٠١٦ للهيئة العامة للإحصاء(٢). ويشكل عدد سكان المنطقة الشرقية ١٤.٦٦٪ من العدد الإجمالي لسكان المملكة العربية السعودية عام ١٤٣٨/ ٢٠١٧ البالغ ٣٢,٦١٢,٦٤١ نسمة وفقاً للنتائج الأولية للهيئة العامة للإحصاء في النصف الأول من عام ٢٠١٧، وبزيادة بلغت حوالي ٨٧٠ ألف نسمة مقارنة بنهاية عام ٢٠١٦، وبمعدل نمو ٢.٧٪، وبكثافة سكانية ١٥ فرداً/كم٢. كما بلغ عدد المواطنين السعوديين ٢٠,٤٢٧,٣٥٧ نسمة وهو ما يعادل ٦٣٪ من إجمالي عدد السكان، والمقيمين غير السعوديين بـ ١٢,١٨٥,٢٨٤مليون نسمة، وهو ما يمثل ٣٧٪ من إجمالي عدد السكان. وفيما يخص توزيع عدد السكان بحسب فئات العمر؛ فقد أشارت الإحصائية إلى أن أكثر من ثلث عدد السكان يتراوح أعمارهم مابين ٢٥ و٤٤ سنة بنسبة ٤٠.٠٪ (٣).

(١) العليان، إبراهيم عبد الله وآخرون (بدون تاريخ) ، "المنطقة الشرقية: عراقة وحضارة، الإدارة الاقتصادية والبحوث، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية"، بدون تاريخ، الدمام. ٢٥.

(٢) الهيئة العامة للإحصاء، تقديرات أولية منشورة في منتصف العام مبنية من واقع نتائج المسح الديموغرافي ٢٠١٦م

(٣) الهيئة العامة للإحصاء. المسح الديموغرافي منتصف ٢٠١٧، بيانات أولية منشورة.

سابعاً: الإطار النظري للدراسة:

مفاهيم الدراسة:

أ–الجريمة النسائية Female Crime

ظهر استخدام المصطلحات المرتبطة بالجريمة وعلم الإجرام في كتابات عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي **غابرييل تارد** (Gabriel Tarde) في أواخر (ق١٩) [١]، ثم تعددت التعريفات التي تعرضت لها بعض الاتجاهات. يفيد بعضها أن: الجريمة من وجهة نظر شرعية هي محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير [٢]، وهذه المحظورات هي إما "إتيان فعل محرّم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب معاقب على تركه" [٣].

ويعتبر علم الاجتماع الجنائي الجريمة "نمطاً من السلوك حددت عناصره بدقة يتضمن جزاءً عقابياً، فهي انتهاك لمعيار يتضمن جزاءً عقابياً، وانتهاك لمعيار يعتقد أنه يشكل تهديداً للمجتمع" [٤]. ويعرّف **إدوين سذرلاند** (Edwin Sutherland) الجريمة "بأنها سلوك تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع والذي تتدخل

---

(١) شتا، السيد علي. علم الاجتماع الجنائي. الاسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م، ١٩

(٢) الماوردي، أبو الحسن علي. الأحكام السلطانية. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥، ٣٢٣

(٣) أبو زهر، الإمام محمد. الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامي. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦م، ٥٣

(٤) الصالح، مصلح. الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية. الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩، ١٣٠

لمنعه وكفه بعقاب مرتكبيه" [١]. ومن هنا **ينظر للجريمة من الناحية القانونية** على أنها كل عمل مخالف لأحكام قانون العقوبات، فهي فعل غير مشروع يحرّمه القانون ويرد عليه بعقوبة جزائية أو بتدبير احترازي [٢].

ويعرّف **علماء الاجتماع الجريمة** بأنها سلوك معاد للمجتمع [٣]. كما يعرّفها قاموس علم الاجتماع بأنها عبارة عن سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية ذات طابع رسمي [٤]. والجريمة في رأي ايميل دوركايم (Emile Durkhiem) هي "كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة". وهي "نوع من الخروج على قواعد السلوك التي يضعها المجتمع لأفراده، فالمجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي وفقاً لقيمه ومعاييره" [٥].

وتفيد التعاريف السابقة بأن للجريمة أركان ثلاثة تقوم عليها: الركن الشرعي، الركن المادي، والركن المعنوي. ومن هذا المنطلق تم تصنيف الجريمة وفقاً للعديد من المعايير؛ حيث أنها تختلف باختلاف الهدف من تصنيفها، فهناك من ينظر إليها حسب جسامتها أو لاستمراريتها وتعمدها، أو لاتجاه ضررها، أو جسامة العقوبة التي تلحق

---

(١) Sutherland, Edwin. White Collar Crime. New York: Rine Hart & Winston, 1949, 31

(٢) السراج، عبود. علم الإجرام والعقاب. الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨١م، ٣٤

(٣) عبد الموجود، أبو الحسن ابراهيم. ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة. أسوان، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٧م، ٢١

(٤) غيث، عاطف. قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ٣٩

(٥) الساعاتي، سامية حسن. الجريمة والمجتمع. بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٣، ١٣

بمرتكبيها، أو الأضرار الناجمة عنها بالنسبة للمجرم أو للضحية، أو حسب تنظيمها، أو لأغراض إحصائية، أو وفقاً لإيجابية أو سلبية السلوك الإجرامي [١]. ويتجه الباحثون في القانون الجنائي وعلماء الإجرام اليوم نحو تصنيف للجريمة يميز بين الجرائم التقليدية والجرائم المستحدثة المعاصرة كالجرائم المنظمة وجرائم متعددة الجنسية [٢].

التعريف الإجرائي لمفهوم الجريمة النسائية هو أي فعل غير مشروع ترتكبه المرأة السعودية وغير السعودية عن قصد أو غير قصد، ينتهك القيم والقواعد الأخلاقية والشرعية، ويحدث ضرراً للفرد والمجتمع على كافة الأصعدة، وتترتب عليه عقوبات جنائية محددة في الشريعة الإسلامية والقانون الجزائي.

ب- جغرافية الجريمة Crimino- geographical

لا يوجد اتفاق حول تعريف موحد لجغرافية الجريمة، ولكن معظم المحاولات التي جرت لتعريفها ارتكزت إلى عنصر المكان كأساس لتعريف جغرافية الجريمة. **ويرى مدحت جابر** بأنها موضوع فرعي من علم الجغرافيا يعنى بعرض النشاط الإجرامي عرضاً مكانياً مع ربطه بمكونات البيئة الجغرافية المادية والبشرية. وتستعين جغرافية الجريمة في ذلك بفروع الجغرافيا الأخرى، ولا يقتصر دورها على الوصف والتوزيع والتحليل لمكونات النشاط الإجرامي، بل تهتم بطرق منع ومكافحة الجريمة على

---

(١) أبو المعاطي، ماهر. الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي. القاهرة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ٢٧-٣٣

(٢) عباس، منال محمد. علم الاجتماع الجنائي. الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣، ٢١٠

أساس جغرافي سلوكي. وهي تدرس تباين الجريمة ومعدلاتها، وخصائص المجرمين والضحايا مع الأخذ بعين الاعتبار البعد المكاني [١].

ويعرّف رشود الخريف جغرافية الجريمة "بأنها دراسة الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم والسلوك الإجرامي، ومحاولة تفسير ذلك في ضوء العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية. بعبارة أخرى، جغرافية الجريمة هي دراسة وفهم مدى تأثير الاختلافات بين الأماكن في كل من الجريمة ومدى فعالية تنفيذ القانون" [٢]، وفي هذا الإطار تهتم جغرافية الجريمة بأجهزة العدالة الجنائية، من قوانين ومحاكم وقضاة وهيئات محلفين، وشرطة وسجون وإصلاحيات. كما تهتم بالضوابط الاجتماعية العرفية والرسمية، وتعنى بضحايا الجريمة.

وإجرائياً يمكن تعريف جغرافية الجريمة بأنها دراسة للأنماط المكانية للجريمة النسائية في المنطقة الشرقية.

١ – أدبيات الدراسة:

حظيت جغرافية الجريمة في العالم العربي- كما في العالم الغربي- بالدراسة والاهتمام مع ظهور دراسة **مدحت جابر** بعنوان: "الرحلة إلى الجريمة من وجهة نظر جغرافية" [٣]، ثم دراساته المتوالية التي أصبحت مرجعاً مهماً لكل الدارسين في

---

(١) جابر، محمد مدحت. "جغرافية الجريمة: مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها". الجمعية الجغرافية المصرية: الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة، (١٩٩٥) ، ٢١

(٢) الخريف، رشود محمد. "الجريمة في المدن السعودية: دراسة في جغرافية الجريمة". مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض: وزارة الداخلية، ١٩٩٩، ٥٣

(٣) جابر، محمد مدحت. "الرحلة إلى الجريمة من وجهة نظر جغرافية". مجلة البحوث الجغرافية. سلسلة بحوث في الجغرافية، المنيا، (١٩٨٢) ، رقم. ٨

جغرافية الجريمة [١]. وكان لدراسة جغرافية الجريمة في الدول الخليجية نصيب كبير فقد تناولها العديد من الدارسين. فظهرت العديد من الدراسات التي تناولت الجريمة وأنماطها. وكان كل باحث مهتم يدلي بدلوه من منظور تخصصه، فمنهم من ركز على الظروف الاجتماعية والثقافية والدينية والبيئية كعوامل تدفع لارتكاب الجريمة، ومنهم من وجد بالعوامل الاقتصادية سبباً قوياً للجريمة. بيد أن التركيز على الجريمة النسائية من منظور سوسيولوجي- جغرافي لم تشغل حيزاً من اهتمامات علماء الاجتماع ورجال القانون وعلماء الإجرام حتى الجغرافيين. ورغم قلّة الدراسات التي تناولت جغرافية الجريمة النسائية بالدراسة إلا أنه لا حرج من الإشارة إلى بعضها سواء كان هذا على المستوى العالمي أو العربي والمحلي. مثل **دراسة كيث هاريس** (Keith Harries) [٢] التي أجريت في مدينة نيويورك. **ودراسة موراي وأكرمن** (Murray & Ackerman) [٣] التي برهنت وجود علاقة بين ارتفاع الجريمة ونمو المعدل السكاني. **ودراسة أشرف شقفة** [٤] التي أفضت إلى وجود علاقة قوية بين زيادة عدد جرائم القتل وحجم المحافظات

---

(١) جابر، محمد مدحت. "مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة". مجلة العلوم الاجتماعية، (٢٠٠٢) ، المجلد ٣٠، العدد ١، الكويت.

(٢) Harries, Keith. The Geography of Crime and Justice. New York, Book Company, 1974.:McGraw- Hill

(٣) Murray and Ackerman. "Assessing Spatial Patterns of Crime in Lima, Ohio Cities", Britain, 2004, Vol. 21, No. 5.

(٤) شقفة ، أشرف حسن وجميل طوطح. جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة، غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٥.

والكثافة السكانية. **ودراسة عبد الله الحاتمي** [١]، التي رصدت الفروق بمعدلات الجريمة بين موسمي العمرة والحج لخمسة أعوام (١٤٢٢- ١٤٢٧). **ودراسة عبد الرحمن بدوي** [٢]التي كشفت عن نمو معدل الجرائم مقابل الزيادة السكانية في مدينة الرياض. **ودراسة رشود الخريف** [٣]، وأظهرت وجود علاقة بين حجم المدينة ونوع الجريمة، إضافة إلى وجود تباين بين المدن السعودية من حيث معدلات الجريمة حسب نوع الجريمة. و**دراسة سميرة خربطلي** [٤]التي توصلت الدراسة إلى أن معظم النزيلات في السجون من المتزوجات، وأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كانت باعثاً قوياً لارتكاب المرأة الأردنية الجرائم. و**دراسة مدحت جابر** [٥]] التي كشفت عن أن تفاوت معدلات الجريمة بين دول الخليج يرجع إلى توصيف الدول لهذه الجرائم وأحكامها القانونية، وإلى تداخل الجرائم وتعريفاتها، وإسهام العمالة الوافدة في ارتفاع نسبة الجريمة

(١) الحاتمي، عبد الله أحمد. اتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية: دراسة استشرافية لواقع وأنماط الجريمة في مدينة جدة، الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧.

(٢) بدوي، عبدالرحمن عبدالله. التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان. الرياض، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية: قسم العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣.

(٣) الخريف، رشود محمد. الجريمة في المدن السعودية: "دراسة في جغرافية الجريمة". مركز أبحاث مكافحة الجريمة، الرياض: وزارة الداخلية، ١٩٩٩.

(٤) خربطلي، سميرة. أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن: دراسة مسحية اجتماعية للنزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل. عمان، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

(٥) جابر، محمد مدحت. الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧.

وتوزيعها داخل المدينة الخليجية. وغيرها من الدراسات المتميزة كدراسة أحمد الجهني [١]، ودراسة ليلى زعزوع [٢].

من الملاحظ أن معظم الدراسات السابقة تناولت العديد من الموضوعات التي لها علاقة بمشكلة الدراسة الحالية، حيث تشترك معها من حيث تأكيدها على البعد البيئي – الجغرافي للجريمة. وتختلف معها من حيث وحدة التحليل النوعية المعتمدة في الدراسة. فإذا كانت الدراسات السابقة قد ركزت على نوع محدد من الجرائم الذكورية، وربط معدلات الجريمة بالبعد الزمني، والمكاني والتاريخي؛ فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة أنها أول دراسة علمية لجغرافية الجريمة النسائية في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية. ومع ذلك يمكن القول أن الدراسات السابقة ساعدت في بلورة الطريقة التي نظمت بها المعلومات، فكانت بمثابة إطاراً مرجعياً نظرياً ومنهجياً.

٣- المداخل والاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة جغرافية الجريمة:

يحتوي علم الجريمة على نظريات واتجاهات كثيرة ليس من الممكن استعراضها، لعدم اتفاق جميع الباحثين على منحى واحد. فقد صنف سذرلاند (Sutherland) نظريات علم الإجرام حسب التسلسل التاريخي في خمس مدارس: التقليدية، الخرائط الجغرافية، الاشتراكية، النموذجية وأخيراً الاجتماعية [٣]. ثم قام دونالد تافت

---

(١) الجهني، أحمد. خصائص مرتكبي جريمة القتل في منطقة المدينة المنوّرة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض. ١٩٩٠م.

(٢) زعزوع، ليلى بنت صالح محمد. مقدمة في الجغرافية الاجتماعية، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠١

(٣) Sutherland, Edwin & Donald R. Cressey. Criminology, 9th ed., New York, J. B. Lippincott Co. 1974, 49

(Donald Taft) بتصنيف نظريات علم الإجرام في ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الذاتي ويدرس شخصية المجرم، والاتجاهات الموضوعية وتهتم بالظروف المادية والاجتماعية للظاهرة الإجرامية؛ وهي متعددة الأوجه فمنها الجغرافية الإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية. والاتجاه الأخير هو متعدد العوامل ويربط بين الاتجاه الذاتي والاتجاه الموضوعي [١].

ويعد الاتجاه الجغرافي أو كما يسميه سذرلاند (Sutherland) المدرسة الجغرافية أول اتجاه فكري - من حيث التسلسل التاريخي- حاول ربط تفسير السلوك الإجرامي بالبيئة الجغرافية [٢]. حيث أسهم ظهور إحصائيات الجريمة في فرنسا عام ١٨٢٧م، وفي عدد من الدول الأوربية الأخرى، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، في تحفيز العلماء لدراسة الجريمة، والربط بين عناصر البيئة الجغرافية وبين الجريمة. ومثّل هذا الاتجاه العالم البلجيكي أدولف كتيليه (Quetelet: ١٧٩٦- ١٨٨٦م)، والفرنسيان جيري (Guerry: ١٨٠٢- ١٨٦٦م) ولاكاسان (Laccasange: ١٨٤٣- ١٩٢٤م)، بالإضافة إلى علماء آخرين. وأكد جميعهم على وجود علاقة بين ظاهرة الإجرام من ناحية وبين الموقع الجغرافي من ناحية أخرى [٣].

---

(١) Taft, Donald. Criminology, 3rd ed., New York, Macmillan Co. 1956, 362

(٢) السمالوطي، نبيل محمد توفيق. الإسلام ومواجهة الجريمة والانحراف في المجتمع. الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٣، ١٧٦

(٣) الطخيس، ابراهيم عبد الرحمن. دراسات في علم الاجتماع الجنائي. الرياض، ط٦، دار العلوم للنشر والطباعة، ٢٠١٢، ٢٣-٢٥

وتهتم النظرية الإيكولوجية بدراسة السلوك الإجرامي باعتباره ظاهرة ناتجة عن التغير الاجتماعي، فتركز على علاقة الإنسان بالبيئة المكانية. ولأن الجريمة بأنماطها النوعية تحدث في المكان؛ فإن كل ما يحدث في المكان يعبر عن صورة نمطية منتظمة قابل للدراسة الاجتماعية والجغرافية. إذ تصرح سوزان سميث (Suzan Smith) أن الأنماط المكانية والنوعية للجريمة وتطورها وتزايد معدلاتها ما هو إلا انعكاس للتركيب الاجتماعي والتوزيع المكاني للسكان ونشاطهم الاقتصادي [١]، وهذا يؤكده رأي بيير بليك (Piers Blaike) أيضاً بأن "صورة المكان ليست إلا محصلة للأوضاع الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية" [٢]، وكذلك رواد مدرسة شيكاغو، روبرت بارك (Park Robert)، وبيرجس (Burgess)، وويرث (Wirth) التي اهتمت بربط العوامل الجغرافية بالاجتماعية، وتحليل ظاهرة المدينة والربط بين الأنماط المنتظمة للمكان الجغرافي والسلوك الإنساني من منظور يتناول جميع العوامل المؤثرة بشكل شمولي[٣]. ومن هذا المنطلق كان المدخل الإيكولوجي- السوسيولوجي لدراسة ظاهرة الجريمة مدخلاً ملائماً لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها. فالنظرية

---

(١) Smith J., Susan. "Crime and the Structure of the Social Relations", in Transctions of the Institute of the British Geography, (1984), Vol. 9, No. 4, 427- 29.

(٢) Blaike, Piers. "The Theory of the Spatial Diffusion of Innovation: A Spacious Cult de Sac in Progress", in Human Geography, (1978), Vol. 2 No 2, 275.

(٣) Burgess, E & Bogue D. Urban Sociology, the University of Chicago, Chicago, 1970, 292-259

الاجتماعية تمثل امتداداً طبيعياً للنظرية الإيكولوجية من واقع تركيزها على دور البيئة الاجتماعية في دفع الفرد لارتكاب الجريمة [١].

ثامناً: التوزيع الجغرافي للجريمة النسائية في المنطقة الشرقية:

تضم المنطقة الشرقية ثلاثة سجون نسائية تتوزع على النحو التالي:

أ- السجن الأول في مدينة الدمام، ويقتصر على نزيلات المنطقة الشرقية اللاتي يبلغ أعمارهن ٣٠ سنة وما فوق للسعوديات وغير السعوديات.

ب- السجن الثاني في مدينة الهفوف بمحافظة الأحساء، ويحوي الوطنيات اللاتي تقل أعمارهن عن ٣٠ سنة.

ج- السجن الثالث في مدينة حفر الباطن في محافظة حفر الباطن؛ ويأوي بعض الجنسيات الأسيوية والأفريقية. أنظر الشكل رقم (١).

(١) الحسن، إحسان. النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. ط٢، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

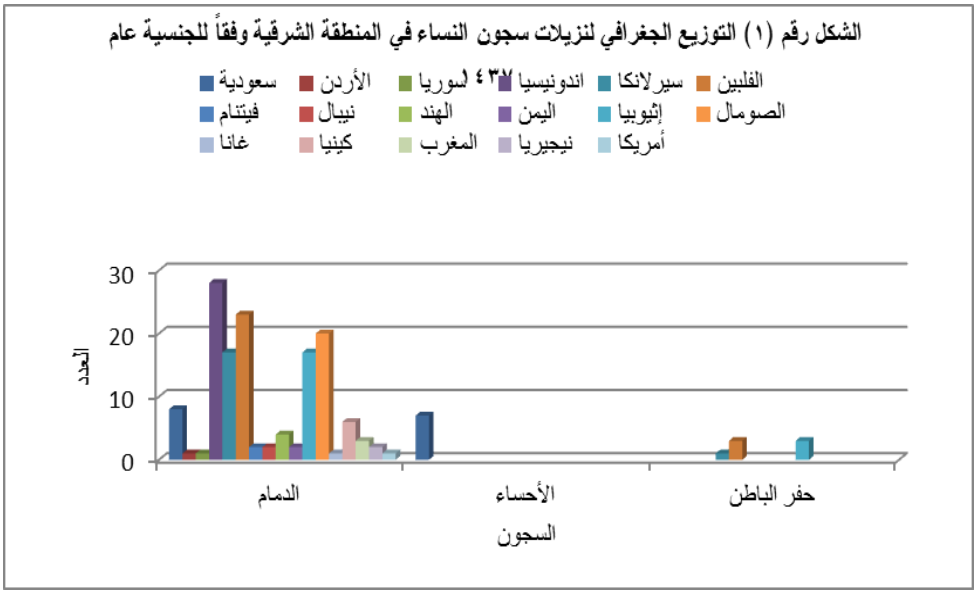

ويوضح الشكل رقم (٢) أدناه مسار تطور أعداد النزيلات في سجون المنطقة الشرقية تبعاً لإحصائيات مديرية السجون وفقاً للفترة الزمنية الممتدة مابين عامي ١٤٢٩- ١٤٣٧ وهو ما يعكس بدوره تطور الجريمة ؛ حيث وصلت نسبة ارتكاب الجرائم النسائية في سجن الدمام إلى ٩١.١٤٪ من جملة نزيلات السجون النسائية بمنطقة الدراسة. ويلاحظ أن معظمها جرائم حديثة العهد ؛ بيد أنها اتخذت نمطاً متبايناً بشدة في توزعها. فشهد عام ١٤٣٦ زيادة كبيرة في عدد نزيلات سجن الدمام ؛ بلغت نسبتها ٥١.٢٧٪ ، وتناقصت بشكل ملحوظ عام ١٤٣٧ لتصل إلى ١٥.٨٢٪ تقريباً وهذا يدلّ على زيادة في الوعي المجتمعي ، وتحسن أداء الأجهزة الأمنية وتطور أدواتها ، وتوافق مع النشرة الإحصائية لوزارة الداخلية عام ١٤٣٧ التي تشير إلى انخفاض معدل الجريمة. أما سجن الهفوف وسجن حفر الباطن فقد سجل كل منهما نسب متساوية لكنها متدنية مقارنة بسجن الدمام بنسبة ٤.٤٣٪ لكل منها.

شكل رقم (٢)

تطور أعداد نزيلات سجون المنطقة الشرقية خلال الفترة الممتدة ما بين عامي ١٤٢٩-١٤٣٧

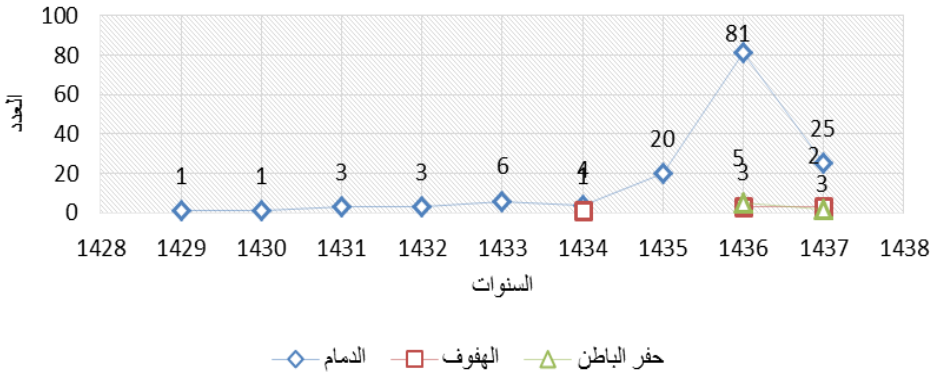

ويوضح الجدول رقم (١) التوزيع الجغرافي لأنماط الجريمة ومعدلاتها في سجون المنطقة الشرقية مع تصنيفاتها وفقاً لإحصائيات مديرية السجون للفترة الممتدة مابين عامي ١٤٢٩- ١٤٣٧.

جدول (١) التصنيف النوعي للجرائم النسائية بسجون المنطقة الشرقية للفترة الممتدة مابين عامي ١٤٢٩ - ١٤٣٧

نوع الجريمة	الدمام	الهفوف	حفر الباطن	الإجمالي	النسبة
الجرائم الأخلاقية	٦٥	٤	٤	٧٣	٤٦.٢٠
السرقات والنصب والاحتيال والتزوير والابتزاز واتلاف الممتلكات وخيانة الأمانة	٢٨		٢	٣٠	١٨.٩٩
الخمور والمسكرات والمخدرات	٢٥	١		٢٦	١٦.٤٦

القتل وكل ما يؤذي النفس والاعتداء	١٩	٢	١	٢٢	١٣.٩٢
السحر والشعوذة	٦			٦	٣.٨٠
الديون والحقوق الخاصة	١			١	٠.٦٣
الإجمالي	١٤٤	٧	٧	١٥٨	١٠٠

ويكشف الجدول رقم (١) تأرجحاً بين الزيادة والنقصان في أنماط هذه الجرائم في السجون الثلاثة تترأسها الجرائم الأخلاقية التي بلغت خلال السنوات التسع (٧٣) واقعة بنسبة ٤٦.٢٠٪ ، وأقلّها جرائم الديون والحقوق الخاصة بنسبة ٠.٦٣٪ ، مع الأخذ بالاعتبار الاختلاف في السنوات التي ارتكبت فيها الجرائم.

ويلاحظ من الجدول السابق أن سجن الدمام حصد العدد الأكبر من الجرائم خلال الفترة (١٤٢٩- ١٤٣٧) بواقع (١٤٤) جريمة بلغت نسبتها ٩١.١٤٪ من مجموع الجرائم (١٥٨).

تاسعاً: المعالجة الإحصائية للدراسة:

تم الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات الواردة في استمارة المقابلة وحساب التكرارات والنسب المئوية لخصائص مجتمع الدراسة والبيانات الجرمية. كما تم استخدام اختبار مربع كاي (كا٢) لتحديد العلاقة بين المتغيرات في الدراسة عند مستوى الدلالة ٠.٠٥ واختبار فرضيات الدراسة وفقاً لاستجابات مفردات مجتمع الدراسة تجاه المحاور الأساسية.

١- الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:

يسهم فهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية على اختلافها بين مفردات مجتمع الدراسة الذي بلغ (١٣٨) مفردة في توضيح العلاقة بين هذه الخصائص، وتوصيف الجريمة، وأسباب ارتكابها، وأنماطها، وتوزعها الجغرافي.

أ- توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الجنسية:

يوضح الشكل رقم (٣) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الجنسية حيث شكلن السعوديات مانسبته ٥.٨٠٪، وغير السعوديات ٩٤.٢٠٪ من المحكوم عليهن والموقوفات، وتوزعن على (١٦) دولة عربية وآسيوية وإفريقية. واتضح أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة من الجنسية الأندونيسية ٢٠.٢٩٪، في حين سجّلت كل من الجنسية السورية والأردنية والغينية والأمريكية أقل نسبة من مفردات مجتمع الدراسة ٠.٧٢٪ لكل منها. مما يدل على أن الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم هن من الجنسية الآسيوية بنسبة ٥٧.٩٧٪ ، تليها الإفريقية ٣٥.٥٪.

وتسجل الجرائم الأخلاقية النسبة الأعلى من مجموع الجرائم ٤٦.٢٠٪، وهذا يفسّر سبب ندرة إجرام المرأة السعودية. فالمجتمع السعودي مجتمع محافظ ومتمسك بالقيم الإسلامية، ويمارس ضبطاً قوياً على سلوك المرأة السعودية بوصفها تمثل قيمة عليا للشرف والعفة والالتزام والطاعة الأسرية، ويضمن لها القيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي في ضوء مبادئ المجتمع [(١)]، وبالمقابل هناك ارتفاع ملحوظ للغاية في إجرام المرأة غير السعودية ؛ بسبب وجود العمالة الوافدة متعددة الجنسيات في المنطقة الشرقية خاصة مجتمعات الدمام والخبر والظهران، مما زاد في حجم الجريمة وأدواتها في المحيط الداخلي والخارجي مقارنة بمدن المنطقة الشرقية الأخرى. وهذا يتفق مع دراسة عبد الله الوليعي بأن معدلات ارتكاب الجريمة بين العمالة الوافدة تفوق نظيرتها بين

(١) السيف، محمد ابراهيم ، الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي. الدمام، ط٤، مكتبة المتنبي، ٢٠١٨م. ٢٦٥-٦٨

السعوديين[١]، وكذلك دراسة علي الغامدي (Ali Ghamdi) [٢]التي أظهرت أن العمالة الأجنبية في المجتمع السعودي يساهمون في رفع معدل الجريمة.

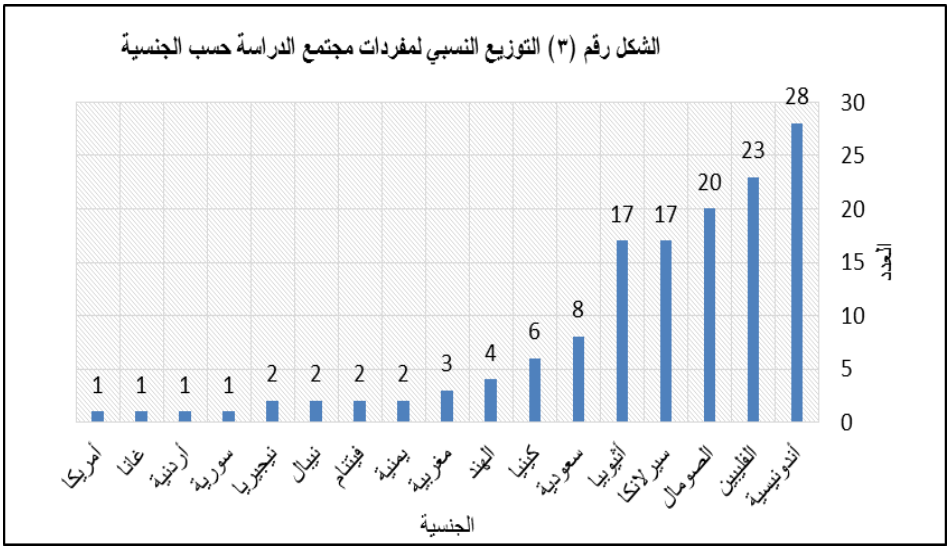

ب- توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية:

(١) الوليعي، عبد الله ناصر. السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة. الرياض، مركز أبحاث الجريمة: وزارة الداخلية، ١٩٩٣م.

(٢)Al Ghamdi, Ali. Attitudes on the Impact of Forreign Labor Force in Saudi Society: the case of Jaddah City. Michigan State University, Published Ph.D Dissertation, USA. ١٩٨٥ .

يتضح من الجدول رقم (٢) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة هي لمن يتراوح أعمارهن مابين (٢٦- ٣٠) ؛ حيث بلغت نسبتهن ٢٧.٣٤٪ ، وتتناقص بشكل واضح عند من تجاوزن (٥٠ سنة) لتصل إلى ٢.١٦٪. وتعتبر الفئة العمرية الواقعة مابين (٢٠- ٤٠) بنسبة ٧٧.٦٧٪ من حجم مجتمع الدراسة هي ذروة للنشاط الإجرامي مقارنة بغيرها من الفئات العمرية الأخرى. مما يوضح أن الجرائم ليست قصراً على فئة الشباب فقط (٢٠- ٣٥) ؛ فهناك جرائم تحدث في فئات عمرية أخرى (٣٦- ٤٠) حسب ما أظهرته دراسة جابر (١٩٨٧)، وما خلصت إليه دراسة السعيد (١٩٨٩) من أن الميل لارتكاب الجريمة يرتفع تصاعدياً بعد عمر العشرين سنة.

الجدول رقم (٢) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب الفئة العمرية

م	الفئة العمرية	العدد	النسبة
1	20-25	25	17.99
2	26-30	38	27.3
3	31-35	24	17.27
4	36-40	21	15.11
5	41-45	13	10.00
6	46-50	14	10.07
7	أكثر من 50 سنة	3	2.16
	المجموع	138	100

ج- توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي:

يتضح من الجدول رقم (٣) أن أعلى نسبة من مفردات مجتمع الدراسة حاصلات على تعليم ثانوي بنسبة ٢٥.٣٦٪ ، وأقل نسبة هن من يقرأن ويكتبن وبلغت ٦.٥٢٪. ويشير الجدول إلى تذبذب غير مألوف في علاقة مستوى التعليم بالجريمة بين

السلب والإيجاب بدليل التقارب الكبير بين نسبة مرتكبات الجرائم الحاصلات على التعليم الثانوي وبين مرتكبات الجرائم الأميّات، فضلاً عن وجود بعض الجامعيات أو ممن حصلن على دبلومات. ويفترض أن ارتفاع مستوى التعليم يقلل من الجريمة لزيادة الوعي لدى الفرد؛ فكلما زادت نسبة التعليم كلما قلّت اتجاهات الفرد نحو ارتكاب الجريمة. فالجهل والأمية يقودان الفرد نحو الجريمة، والتعليم يحصن الفرد من الجريمة [١].

ويرى بونجر (Bonger) أن الأميّة تؤدي إلى الانحراف، في حين يعتقد جاروفلو (Garofalo) أن التعليم ليس عاملاً مقاوماً للإجرام. وقد ثبت أن هذه القضية تختلف في بعض الدول عنها في دول أخرى في نتائجها ومدلولاتها وأهدافها [٢].

الجدول رقم (٣) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب المستوى التعليمي

م	المستوى التعليمي	العدد	النسبة
1	أمي	32	23.19
2	تقرأ وتكتب	9	6.52
3	ابتدائي	19	13.77
4	متوسط	24	17.39
5	ثانوي	35	25.36
6	أعلى من ثانوي	14	10.14
7	أخرى	5	3.62
المجموع		138	100

(١) Enrico, Moretti. The Effect of Education on Crime Evidence from Prison Inmates Arrests and Self- Reports, University of Western Ontario, 2003, 22

(٢) الطخيس. مرجع سابق، ١٤٤-٤٥

٢- الخصائص الاجتماعية مفردات مجتمع الدراسة:

أ- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

ترتبط الجريمة بالحالة الاجتماعية للفرد ومدى الاستقرار العاطفي والأسري الذي يتمتع به، ودرجة مقاومته لرغباته على اختلافها، وأهدافه التي يسعى لتحقيقها. ويتضح من الجدول رقم (٤) أن أعلى نسبة من مجتمع الدراسة هن متزوجات وبلغت ٤٤.٢٠٪، في حين سجلن الأرامل أدنى نسبة ٨.٧٠٪، مع وجود حالتين غير محددتين بسبب فقدان القدرة العقلية لمرتكبيها. ويستنتج أن الحالة الاجتماعية تلعب دوراً رئيسياً في دفع الأفراد نحو ارتكاب الجريمة. وهذا يتفق مع ما خلصت إليه دراسة الخربطلي [(١)] بأن معظم النزيلات في السجون هن المتزوجات والأكثر ارتكاباً للجرائم، إضافة إلى أن معظمهن من الأميات.

الجدول رقم (٤) توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
1	عزباء	22	15.94
2	متزوجة	61	44.20
3	مطلقة	41	29.71
4	أرملة	12	8.70
6	غير محدد	2	1.45
المجموع		138	100

ب- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب مكان الإقامة:

(١) مرجع سابق

توصل علماء الاجتماع والجغرافيا أمثال مارشال كلينارد (Marshall Clinard) ووينبرج (Weinberg) بأن الجرائم تزداد نسبتها في المدن وبين الحضر نتيجة لكثرة الفرص المتاحة للانحراف، الكثافة السكانية [١].

الجدول رقم (٥) التوزيع العددي لمفردات مجتمع الدراسة حسب مكان الإقامة			
م	مكان الإقامة	العدد	النسبة
1	الدمام	56	40.58
2	الخبر	46	33.33
3	القطيف	10	7.25
4	الجبيل	9	6.52
5	الظهران	5	3.62
6	النعيرية	3	2.17
7	حفر الباطن	2	1.45
8	الخفجي	1	0.72
9	الاحساء	1	0.72
10	أخرى	5	3.62
المجموع		138	100

يتضح من الجدول رقم (٥) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة يقيمن في مدينة الدمام حيث بلغت نسبتهن ٤٠.٥٨٪، يليها من يقيمن في الخبر ٣٣.٣٣٪، في

(١) Clinard, B. Marshall. Sociology of Deviant Behavior, New York, Rinehart and Winston, 1969, 97

حين بلغت أقل نسبة من يقيمن في الخفجي والأحساء ٠.٧٢٪ لكل منها على التوالي. وهذا يؤكد أن للمدينة علاقة وطيدة بحجم الجريمة المرتكبة ونوعها. وهي النتيجة التي توصلت لها دراسة بدوي (٢٠٠٣) بأن عدد الجرائم يزيد بزيادة عدد السكان داخل النسيج الحضري في مدينة الرياض [١]. وهو ما أظهرته أيضاً دراسة جابر (١٩٨٢) [٢]، ودراسة أحمد الربايعة (١٩٨٤) [٣] من أن نسبة الجريمة في المدن أعلى بكثير من البيئات الاجتماعية الأخرى، وأن أنماطاً من الجرائم أكثر انتشاراً في المدن عن غيرها كالسرقة والمخدرات.

ج- توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة:

الجدول رقم (٦) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	الذكور	النسبة	الإناث	النسبة	المجموع
0	41	29.71	58	42.03	71.74
1	47	34.06	46	33.33	67.39
2-3	34	24.64	20	14.49	39.13
4-5	7	5.07	4	2.90	7.97
6-8	1	0.72	0	0.00	0.72
9 وأكثر	8	5.80	10	7.25	13.05
المجموع	138	100	138	100	100

يتضح من الجدول رقم (٦) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة ليس لديهن أي أفراد في أسرهن ذكوراً أو إناثاً حيث بلغت نسبتهن ٧١.٧٤٪ ؛ أما أدنى نسبة

(١) مرجع سابق، ١٠٤

(٢) مرجع سابق

(٣) الربايعة، أحمد. أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى الجريمة. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٤م.

فتحققت لدى من يبلغ عدد أفراد أسرتها مابين (٦- ٨)، مع الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في جدول رقم (٤) بأن معظم مفردات مجتمع الدراسة هن إما متزوجات أو مطلقات.

٣- الخصائص الاقتصادية لمفردات مجتمع الدراسة:

اهتم الباحثون في علم الاجتماع الجنائي وعلم الإجرام بدراسة علاقة الجريمة بالمتغيرات الاقتصادية كالفقر والبطالة، وأحياناً الرخاء والرفاهية الاقتصادية.

أ- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب نوع المهنة:

أثبتت الدراسة أن نوع المهنة تسهل ارتكاب بعض الجرائم:

الجدول رقم (٧) توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب نوع المهنة

م	نوع المهنة	العدد	النسبة
1	أعمال منزلية	95	68.84
2	خاص	13	9.42
3	أعمال حرة	10	7.25
4	حكومي	5	3.62
5	أخرى	15	10.87
المجموع		138	100

ويتضح من الجدول رقم (٧) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة يزاولن أعمالاً منزلية بنسبة ٦٨.٨٤٪، بينما سجلت أدنى نسبة من حجم مجتمع الدراسة لمن يزاولن أعمالاً حكومية ٣.٦٢٪.. ولعل ضعف الرقابة الأمنية على هذه المهنة، وانتشارها الواسع في المدن الرئيسية للمنطقة ذات الثقل الاقتصادي الجاذب للهجرة الخارجية والداخلية، هو ما يجعلها عرضة لكل أنواع الجرائم، ويزيد من حجم الجريمة

وأدواتها مقارنة بمدن المنطقة الشرقية الأخرى. وهو ما خلصت له العديد من الدراسات كدراسة بدوي (٢٠٠٣) وصالح الطياش (١٤١٠) التي أجريت في إصلاحيات مدينة الرياض وأثبتت أن معظم العمالة الآسيوية هم مرتكبي الجرائم في المملكة [١].

ب- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب الدخل الشهري قبل دخول السجن:

يتضح من الدراسة الميدانية التي أجريت على نزيلات سجن الدمام أن للدخل أثر بارز في حدوث الجريمة.

الجدول رقم (٨) التوزيع العددي لمفردات مجتمع الدراسة حسب الدخل الشهري بالريال قبل دخول السجن

م	الدخل الشهري قبل دخول السجن	العدد	النسبة
1	أقل من 1000	37	26.81
2	1000-1499	20	14.49
3	1500-1999	22	15.94
4	2000-2499	19	13.77
5	2500-2999	15	10.87
6	3000 وأكثر	11	7.97
7	غير محدد	14	10.15
المجموع		138	100

يتضح من الجدول رقم (٨) أن اللاتي يتقاضين قبل دخولهن السجن دخلاً شهرياً يقدّر بـ (أقل من ١٠٠٠ ريال) هن الأعلى نسبة ٢٦.٨١٪، بينما سجل أدنى

(١) الطياش، صالح عبد الله. العمالة الآسيوية والجريمة. الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.

نسبة من حجم مجتمع الدراسة عند من يتقاضين أكثر من (٣٠٠٠ ريال) وبلغت ٧.٩٧٪. ويستنتج من ذلك وجود علاقة عكسية بين الوضع الاقتصادي لمفردات مجتمع الدراسة والدافع نحو ارتكاب الجريمة. فكلما انخفض مؤشر الدخل الشهري ارتفع مؤشر الجريمة. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة أحمد الربايعة بأن الدخل المتدني والظروف الاقتصادية للفرد تسهم في ارتكاب الجريمة [١].

ج- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب المعيل للأسرة: يشكل حجم الأسرة ومسؤولية تأمين الاحتياجات الضرورية لأفرادها عبئاً كبيراً على كاهل المعيل وسلوكه خاصة إذا كانت الإعالة من طرف واحد فقد لا يتورع الفرد أحياناً عن ارتكاب الجريمة للحصول على المال.

الجدول رقم (٩) توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب المعيل للأسرة

م	المعيل	العدد	الأسرة
1	النزيلة	59	42.75
2	أهل الزوجة	39	28.26
3	الزوج	19	13.77
4	أهل الزوج	7	5.07
5	أخرى	6	4.35
6	غير محدد	8	5.80
المجموع		138	100

(١) الربايعة، أحمد. "أثر العوامل الاجتماعية في الدافع لارتكاب الجريمة: دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني". مؤتة للبحوث والدراسات، جامعة مؤتة، مجلد ٣، العدد ١، (١٩٨٨م) ، ١٠٧-١١١.

يتضح من الجدول رقم (٩) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة أفدن بأنهن المعيل الاقتصادي الوحيد لأسرتهن ٤٢.٧٥٪ ، وسجلت أقل نسبة من حجم مجتمع الدراسة من اللواتي صرحن بأن ليس لديهن معيل لأسرهن ٤.٣٥٪ ؛ وهذا يؤكد دور العامل الاقتصادي في دفعهن لارتكاب الجريمة.

٤- خصائص البيانات الجرمية :

أ- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب النمط النوعي للجريمة :

تتصدر الجرائم الأخلاقية والمادية التي ارتكبتها نزيلات سجن النساء بالدمام قائمة الأفعال الإجرامية :

الجدول رقم (١٠) توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب النمط النوعي للجريمة

م	النمط النوعي للجريمة	العدد	النسبة
1	الجرائم الأخلاقية	47	34.06
2	السرقات والنصب والاحتيال والتزوير والابتزاز واتلاف الممتلكات وخيانة الأمانة	40	28.99
3	الخمور والمسكرات والمخدرات	18	13.04
4	القتل وكل مايؤذي النفس والاعتداء	15	10.87
5	السحر والشعوذة	5	3.62
6	الديون والحقوق الخاصة	0	0.00
7	متنوعة	13	9.42
المجموع		138	100

يتضح من الجدول رقم (١٠) أن أعلى نسبة أفدن بأن القضية التي أوقفن بسببها كانت أخلاقية ٣٤.٠٦٪، تلتها نسبة من صرحن بأنهن ضبطن بجرائم مالية كالنصب والتزوير والسرقة ٢٨.٩٩٪، وقد سجلت أقل نسبة من حجم مجتمع الدراسة ممن أوقفن بسبب قضايا ممارسة السحر والشعوذة حيث بلغت نسبتهن ٣.٦٢٪. إضافة إلى وجود عدد من النزيلات تنوعت إفادتهن بين الرفض لما نسب إليهن من تهم باطلة، أو سجلت لهن قضايا أخرى كمخالفات أمنية تتعلق بالإقامة أو الهروب من الكفيل بسبب عدم صرف الرواتب، أو كما يزعمن من سوء المعاملة أو التحرش والحمل السفاح والاغتصاب، وقد بلغت نسبتهن ٩.٤٢٪. وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات الجنائية عن أن السلوك الإجرامي هو نتاج طبيعي للوضع الاجتماعي وللمتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للفرد كدراسة خلود المراشدة [١] عن جرائم العمالة الوافدة، ودراسة بركات المهيرات [٢] حول تأثير الجنسية والحالة الاجتماعية في نوع الجريمة.

(١) المراشدة، خلود عودة. العمالة الوافدة والجريمة في الأردن، عمان، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م.

(٢) المهيرات، بركات. جغرافيا الجريمة: علم الإجرام الكارتوجغرافي: دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٠م.

ب- توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب أسباب ارتكاب الجريمة:

ربط أنصار الاتجاه الاقتصادي مابين تغير معدل الجريمة والظروف الاقتصادية[١]، كما ركز أنصار الاتجاه الجغرافي " كتيليه وجيري" ورواد النظرية الإيكولوجية "بارك وبيرجس" على أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية في إحداث ظاهرة الجريمة.

الجدول رقم (١١) توزع مفردات مجتمع الدراسة حسب أسباب ارتكاب الجريمة

م	أسباب الجريمة	العدد	النسبة
1	اقتصادية	60	43.48
2	اجتماعية	41	29.71
3	أخلاقية	16	11.96
4	أمنية	5	3.26
5	ثقافية- دينية	3	2.17
6	أخرى	13	9.42
المجموع		138	100

(١) شتا. ٢٠٠٠م، مرجع سابق

يتضح من الجدول رقم (١١) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة ٤٣.٤٨٪ صرّحن بأن أسباب ارتكابهن الجريمة اقتصادية بسبب الفقر والعوز وعدم صرف الكفيل لرواتبهن أو تأخره في ذلك شهور طويلة، وقد سجلت أدنى نسبة من حجم مجتمع الدراسة ٢.١٧٪ عند من اعتبرن أسباب ارتكابهم الجرائم ثقافية ودينية إشارة إلى ممارسات سلوكية تتعلق بتعاطي وتجارة المخدرات لاسيما القات، فضلاً عن مزاولة السحر والشعوذة. لكن يبقى العامل الاقتصادي هو الغالب كدافع لارتكاب الجريمة لدى معظم مفردات مجتمع الدراسة. وهذا يشير ارتباط الفقر الاقتصادي بحدوث الجريمة، بمعنى أن التحضر والفقر من أكثر المتغيرات أهمية في تفسير التباين في معدلات الجريمة في المدن. فالعوامل الاقتصادية وعدم المساواة الاجتماعية تسهم في تشكيل العوامل الأساسية للانحراف والجريمة [(١)].

ج- توزيع مفردات مجتمع الدراسة حسب مدة الحكم والتوقيف:

تُشير بيانات الوقائع الجرمية التي توصلت إليها الدراسة إلى تخلخل فترات زمنية تطول أو تقصر مابين تاريخ الضبط الجرمي وصدور الأحكام القضائية لدرجة يصعب معها التفسير.

ويتضح من الدول رقم (١٢) أن أعلى نسبة من حجم مجتمع الدراسة لم يصدر بحقهن أي حكم ٤٤.٩٣٪. وقد سجلت أدنى نسبة من حجم مجتمع الدراسة ممن صدر بحقهن عقوبة الترحيل ١.٤٥٪، إضافة إلى وجود نسبة بلغت ٨.٧٠٪ ممن كانت عقوبتهن متنوعة بين الغرامة المالية أو عقوبات التعزير كعقوبة الجلد، أو ممن لم يصرحن عن عقوبتهن.

---

(١) الشبول، أيمن (٢٠١٠). "الأنماط الجغرافية للجريمة: دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن". المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، (٢٠١٠م) ، مج ٢٥، ع ٥٠، ٢٠٢

الجدول رقم (١٢) توزيع مفردات مجتمع مفردات الدراسة حسب بيانات الحكم الصادر									
	مدة عقوبة الحكم		فترة التوقيف		المدة المنقضية		المدة المتبقية		
م	المدة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	شهر	4	2.90%	50	36.23%	22	15.94%	4	2.90%
2	2-3أشهر	5	3.62%	24	17.39%	24	17.39%	5	3.62%
3	4-6أشهر	10	7.25%	25	18.12%	30	21.74%	14	10.14%
4	8-12شهر	22	15.94%	16	11.59%	27	19.57%	6	4.35%
5	١٨ شهر	7	5.07%	8	5.80%	11	7.97%	4	2.90%
6	٢٤ شهر	3	2.17%	4	2.90%	10	7.25%	2	1.45%
7	3-5سنوات	6	4.35%	4	2.90%	4	2.90%	4	2.90%
8	أكثر من ٥ سنوات	5	3.62%	5	3.62%	7	5.07%	2	1.45%
9	إبعاد/ترحيل	2	1.45%	–	–	–	–	–	–
10	لم يصدر حكم	62	44.93%	–	–	–	–	62	44.93%
11	غير محدد	12	8.70%	2	1.45%	3	2.17%	35	25.36%
المجموع		138	100%	138	100%	138	100%	138	100%

بالنظر إلى مدة التوقيف التي قضتها النزيلات لحين صدور الحكم بحقهن ؛ فقد بلغت أعلى نسبة عند من استغرق توقيفهن فترة تراوحت مابين (١- ٦) أشهر ٧١.٧٤٪ ، وقد سجلت أدنى نسبة من حجم مجتمع الدراسة ممن تم احتجازهن مدة أكثر من (٥) سنوات١.٤٥٪. ويلاحظ عند مقارنة حجم مفردات مجتمع الدراسة التي صدر بحقها حكم عقوبة (أيا كانت المدة) مع مدة التوقيف قبل صدور هذا الحكم وكذلك مع الفترة المنقضية من العقوبة وما تبقى منها ؛ أن الإجراءات المتخذة من

الأجهزة التنفيذية والقضائية تسير وفق نهج معقول وبوتيرة زمنية متوسطة الطول مع من كانت أحكامهن دون الـ (٦) أشهر ٤٦.٣٧٪.

أما باقي النزيلات واللاتي بلغت نسبتهن ٤٤.٩٣٪ من حجم مجتمع الدراسة فلم يصدر بحقهن أي حكم رغم احتجازهن لفترة تزيد عن العام، فضلاً عن وجود نسبة بلغت ٢٥.٣٦٪ من حجم مجتمع الدراسة ممن انقضت مدة عقوبتهن منذ أشهر يتراوح عددهن مابين (٢- ١٨ نزيلة) ولم يفرج عنهن غالباً بسبب عدم تنازل الكفيل عن القضية، وأحياناً لأسباب مجهولة علماً أن البعض (حسب إفادتهن) قد تم تبرئتهن، وأخريات شملهن قرار العفو وعددهن (١٠) من الحجم الكلي لمجتمع الدراسة بنسبة ٧.٢٥٪. وهو ما لا يتوافق مع توجّهات حكومة المملكة العربية السعودية نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والقضائية وبما ينسجم مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان. علماً أن بعض النزيلات يعانين من حالات صحية تتطلب الإفراج عنهن.

ويلحق الجهاز الأمني نتيجة لذلك أضراراً عديدة يأتي في مقدمتها العبء المالي الذي تتكبده إدارة السجون من حيث النفقات التي تدفع للنزيلات شهرياً (١٥٠ريال) وتغطي نسبة ١٠٠٪ من حجم مجتمع الدراسة أي ما يقارب (٢١.٦٠٠ ريال) شهرياً، إضافة إلى المبالغ الطائلة التي تصرف لتأمين برامج الرعاية الاجتماعية والصحية، وبرامج التوعية الدينية والثقافية والأنشطة الترفيهية للنزيلات، ومصاريف أخرى وخدمات لازمة لمنطقة الإيواء، فضلاً عن زيادة عدد أفراد الجهاز الأمني ليتناسب مع عدد النزيلات. وهو ما يعتبر مؤشراً على غياب التخطيط الاستراتيجي لدى الجهات المعنية ويستدعي سرعة التدخل لمعالجة الموضوع.

عاشراً: توزيع السكان في المنطقة الشرقية حسب المحافظة والنمو السكاني وعلاقته بمعدل الجريمة:

يشير Ernest [١] إلى أن ظهور الجريمة في بعض المناطق المختلفة يعود إلى النمو السكاني المتزايد، والمساحة الكلية والسكنية للمحافظات. والواقع يشير إلى أن المنطقة الشرقية تنمو بشكل متسارع؛ فقد بلغ عدد سكانها عام ١٤٢٥ حوالي ٣٣٦٠٠٣١ نسمة. ومع تبني المملكة خططاً للتنمية الحضرية والصناعية وتدفق الهجرات الوافدة بلغ عدد سكان المنطقة الشرقية في النصف الثاني عام ٢٠١٧ نحو ٤٧٨٠٦١٩ نسمة بمعدل نمو سنوي ٣.٢٤٪ [٢]. وهذا يفسر سبب ارتفاع معدل الجريمة في مدينة أكثر من غيرها. فقد سجلت الخبر أعلى نسبة في معدل الجرائم بلغت ٨.٣٧٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة، تليها الدمام بنسبة ٦.١٢٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة، ثم النعيرية بنسبة ٥.٧٢٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة؛ في حين أقل نسبة سجلتها الأحساء ٠.٠٩٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة مما يعني تدني معدل الجريمة قياساً بحجم السكان عن غيرها من المحافظات.

الحادي عشر: نتائج التحقق من فرضيات الدراسة:

١- التحقق من الفرضية الأولى- اختبار (كا٢)

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 0.05 بين الطبيعة المكانية ونوع الجريمة النسائية وارتفاع معدلاتها في المنطقة الشرقية على النحو التالي:

أ- الكثافة السكانية وعلاقتها بالجريمة عند مفردات مجتمع الدراسة:

---

(١) Ernest, K. (1969). "The Functional Interdependence of Crime 1968", The Journal of Geography, Vol. 70, Chicago, (1969), 204-213.

(٢) الهيئة العامة للإحصاء. المسح الديموغرافي منتصف ٢٠١٧، بيانات أولية منشورة.

يتضح من الجدول رقم (١٢) وباستخدام اختبار (كا^2) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية **Asymp. Sig.** تساوي 0.026 ؛ وهي أصغر من المعنوية ؛ مما يعني وجود علاقة وثيقة بين الكثافة السكانية وارتكاب الجريمة، والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\leq a$ 0.05. حيث تبين أن غالبية مجتمع الدراسة يقيمن في الدمام والخبر والظهران، وهي المدن التي سجل فيها معدلات عالية من نمو الجرائم قياساً بحجم السكان.

جدول (١٢) Chi-Square Tests

مكان الجريمة * نوع الجريمة	alue		mp. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	53.129[a]	40	.026
hood Ratio	54.945	40	.058
-by-Linear Association	.731	1	.392
Valid Cases	138		

٢- التحقق من الفرضية الثانية- اختبار (كا٢)

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 0.05 بين الجريمة النسائية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها على النحو التالي:

يشير الجدول رقم (١٣)، وباستخدام اختبار (كا٢) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية **Asymp. Sig.** تساوي 0.046 وهي أصغر من المعنوية؛ مما يعني وجود علاقة قوية بين نوع الجريمة ومكان وقوعها ومهنة مرتكبيها. والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$؛ حيث تبين من الدراسة الميدانية أن غالبية مجتمع الدراسة تتركز أعمالهن في العمالة المنزلية وأعمال حرة كالمشاغل النسائية، وقد ارتبطت أكثر جرائمهن بجرائم أخلاقية وجرائم كالسرقة والمخدرات والإيذاء وهي جرائم تزداد في المدن؛ حيث الكثافة السكانية والتطور والتنمية والتحضر والرفاهية الاجتماعية.

جدول (١٣) Chi-Square Tests

المهنة * نوع الجريمة		p. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	5[a]	.046
hood Ratio	8	.070
-by-Linear Association	7	.039
Valid Cases	8	

يتضح من الجدول رقم (١٤) وباستخدام اختبار (كا^2) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية .**Asymp. Sig** تساوي 0.000 وهي أصغر من المعنوية ؛ مما يعني وجود علاقة وثيقة بين نوع الجريمة وجنسية النزيلة ، والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة a $\leq$ 0.05 ؛ حيث تبين من الدراسة الميدانية أن غالبية مرتكبي الجريمة من الجنسيات غير السعودية ويشكلن غالباً العمالة المنزلية الوافدة.

جدول (١٤) Chi-Square Tests

نوع الجريمة * الجنسية	e	o. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	2[a]	.000
hood Ratio	66	.000
-by-Linear Association	56	.022
Valid Cases	38	

كما يشير الجدول رقم (١٥) وباستخدام اختبار (كا^2) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية .**Asymp. Sig** تساوي 0.008 ؛ وهي أصغر من المعنوية ؛ مما يعني وجود علاقة قوية بين نوع الجريمة وعمر النزيلة والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة a $\leq$ 0.05 . حيث أن غالبية مفردات مجتمع الدراسة اللواتي ارتكبن الجرائم هن من الفئة العمرية الواقعة بين (٤٠- ٢٠) وهذه الفئة تعتبر ذروة النشاط الإجرامي.

جدول (١٥) Chi-Square Tests

ة العمرية * نوع الجريمة	e	o. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	)[a]	.008
hood Ratio	2	.001
-by-Linear Association	3	.324
Valid Cases	8	

كما يشير الجدول رقم (١٦) وباستخدام اختبار (كا٢) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية .**Asymp. Sig** تساوي 0.006 ؛ وهي أصغر من المعنوية ؛ مما يعني وجود علاقة قوية بين نوع الجريمة والمستوى التعليمي للنزيلة والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $a \leq$ 0.05 ؛ حيث تبين من الدراسة الميدانية أن الجريمة المرتكبة ليست حكراً على مستوى تعليمي واحد، فقد تذبذب مستوى تعليم النزيلات مابين المرحلة الثانوية وما دون المستوى (الأميين). وهو ما يؤكد رأي الكثير من العلماء أن هذه القضية تختلف في بعض الدول عنها في دول أخرى في نتائجها ومدلولاتها وأهدافها (الطخيس، ٢٠١٢: ١٤٤- ١٤٥).

جدول (١٦) Chi-Square Tests

التعليم * نوع الجريمة	Value	b. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	52.638[a]	.006
hood Ratio	61.871	.001
-by-Linear Association	.381	.537
Valid Cases	138	

ويشير الجدول رقم (١٧) وباستخدام اختبار (كا٢) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية **Asymp. Sig.** تساوي 0.000 ؛ وهي أصغر من المعنوية ؛ مما يعني وجود علاقة قوية بين نوع الجريمة والحالة العائلية للنزيلة والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة$a \leq 0.05$ ؛ حيث تبين من الدراسة الميدانية أن معظم مرتكبي الجرائم من مجتمع الدراسة متزوجات.

جدول (١٧) Chi-Square Tests

الة العائلية * نوع الجريمة		b. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	9[a]	.000
hood Ratio	1	.000
-by-Linear Association	1	.117
Valid Cases	8	

كما يشير الجدول رقم (١٨) وباستخدام اختبار (كا٢) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية **Asymp. Sig.** تساوي 0.004 وهي أصغر من المعنوية ؛ مما يعني وجود علاقة قوية جداً بين نوع الجريمة ومستوى الدخل للنزيلة والارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $a \leq 0.05$ ؛ حيث تبين أن معظم مرتكبي الجرائم من العمالة المنزلية ذات الدخل المتدني والذي لا يلبي طموحاتهن، فضلاً عن تصريحاتهن المباشرة بأن الدافع وراء

جدول (١٨) Chi-Square Tests

دخل بالريال * نوع الجريمة		b. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	9[a]	.004
hood Ratio	7	.279
-by-Linear Association	0	.922
Valid Cases	8	

ارتكابهن للجرائم كان بسبب عدم تقاضيهم رواتبهن من الكفيل.	

ويشير الجدول رقم (١٩) وباستخدام اختبار (كا٢) أن قيمة مربع كاي الاحتمالية Asymp. Sig. تساوي 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة الإحصائية 0.05 ؛ مما يعني وجود علاقة قوية جداً بين الجريمة المرتكبة والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة ؛ وهذا يؤكد فرضية الدراسة الثانية بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بنسبة 0.05 مابين الجريمة النسائية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمفردات مجتمع الدراسة.

جدول (١٩) Chi-Square Tests

أسباب الجريمة * نوع الجريمة	e	symp. Sig. (2-sided)
n Chi-Square	07[a]	.000
hood Ratio	59	.002
-by-Linear Association	23	.637
Valid Cases	38	

الثاني عشر: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ارتفاع معدل الجريمة قياساً بحجم السكان. فقد سجلت الخبر أعلى نسبة في معدل الجرائم بلغت ٨,٣٧٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة، تليها الدمام بنسبة ٦,١٢٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة، ثم النعيرية بنسبة ٥.٧٢٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة.
- تدني معدل الجريمة قياساً بحجم السكان. حيث بلغت نسبتها في الأحساء ٠,٠٩٪ لكل ١٠٠ ألف نسمة.
- ارتفاع معدل ارتكاب الجرائم قياساً بالنمو الحضري والصناعي؛ فأكثر من ثلثي مرتكبي الجرائم يقيمن في الدمام والخبر بنسبة ٤٠.٥٨٪، ٣٣.٣٣٪ على التوالي.
- تمثل الآسيويات النسبة الأكبر من مرتكبي الجرائم حيث بلغت ٥٧.٩٧٪، والإفريقيات ٣٥.٥٪.
- تمثل الجرائم الأخلاقية النسبة الأعلى حيث بلغت ٣٤.٠٦٪، يليها جرائم السرقة ٢٨.٩٩٪، ثم جرائم الخمور والمخدرات بنسبة ١٣.٠٤٪.
- كشفت الدراسة بأن العامل الاقتصادي هو الباعث الرئيسي لارتكاب الجرائم حيث بلغت النسبة ٤٣.٤٨٪.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الطبيعة المكانية ونوع الجريمة النسائية وارتفاع معدلاتها في المنطقة الشرقية.
- برهنت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين الجريمة النسائية والخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبيها.
- كشفت الدراسة أن ٤٤.٩٣٪ من نزيلات سجن الدمام لم يصدر بحقهن أي حكم رغم احتجازهن لفترة تزيد عن العام.
- خلصت الدراسة إلى أن ٢٥.٣٦٪ ممن انقضت مدة عقوبتهن لم يفرج عنهن بسبب عدم تنازل الكفيل عن القضية ولأسباب مجهولة.

الثالث عشر: التوصيات:

في ضوء النتائج التي كشفت عنها الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات يمكن الاستفادة منها للحد من ارتكاب الجريمة والتقليل من آثارها وأعباءها الاقتصادية والاجتماعية على الدولة والمجتمع، وأهمها:

١. إجراء المزيد من البحوث والدراسات العلمية حول الجريمة النسائية وبصفة خاصة في المناطق التي تشهد نمواً متزايداً بالتحضر والتصنيع، ومرتعاً للهجرة والعمالة الوافدة.
٢. زيادة نقاط الرقابة الأمنية في المدن الحضرية والصناعية بالمنطقة الشرقية.
٣. عدم منح وإصدار تأشيرات لرعايا الدول التي يقترف أفرادها الجرائم في المملكة أو الحد منها.
٤. استحداث مركز خاص لتهيئة العمالة الأجنبية نفسياً واجتماعياً واقتصادياً؛ يشرف عليها كل من: وزارة العمل والداخلية والصحة بمشاركة أخصائيين اجتماعيين ومتطوعين من نفس الفئة لتثقيفهن، وتوعيتهن ببرنامج مساند.
٥. اتخاذ إجراءات حازمة تجاه المقصرين من أرباب العمل عن تأمين الظروف الاقتصادية الجيدة للعمالة الوافدة التابعة للحد من تنامي الجريمة.
٦. الاستفادة من مواقع التواصل الاجتماعي في حل المشكلات الناجمة عن عدم التوافق النفسي والثقافي بين الوافدين والمواطنين.
٧. تفعيل مهام التوعية والإرشاد والتوجيه في مراكز الإصلاح والتأهيل.
٨. إيلاء الأهمية القصوى لبرامج الرعاية الاجتماعية والثقافية والترفيهية في مراكز الإيواء.
٩. التسريع في الإجراءات التنفيذية والقضائية للموقوفين والمحكومين.
١٠. أخيراً العمل على دراسة التوصيات بمنهج علمي وتقديمها للمسؤولين وأصحاب القرار.

المصادر والمراجع :

[١] أبو المعاطي، ماهر. *الخدمة الاجتماعية في مجال الدفاع الاجتماعي*. القاهرة، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

[٢] أبو زهر، الإمام محمد. *الجريمة والعقاب في الفقه الإسلامي*. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٦.

[٣] بدوي، عبدالرحمن عبدالله. *التوزيع المكاني للجريمة في الرياض وعلاقتها بالخصائص البيئية للمكان*. الرياض، رسالة ماجستير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية: قسم العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٣.

[٤] جابر، محمد مدحت. "الرحلة إلى الجريمة من وجهة نظر جغرافية". *مجلة البحوث الجغرافية*. سلسلة بحوث في الجغرافية، (١٩٨٢).رقم ٨.

[٥] جابر، محمد مدحت. *الأبعاد الجغرافية لظاهرة الجريمة في المدن الخليجية*. القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧.

[٦] جابر، محمد مدحت. "جغرافية الجريمة: مناهجها وأبعادها وتطبيقاتها". *الجمعية الجغرافية المصرية: الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة*، القاهرة، ١٩٩٥.

[٧] جابر، محمد مدحت. "مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة". *مجلة العلوم الاجتماعية*، (٢٠٠٢)، المجلد ٣٠، العدد ١، الكويت.

[٨] الجهني، أحمد. *خصائص مرتكبي جريمة القتل في منطقة المدينة المنوّرة*، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.١٩٩٠م.

[٩] الحاتمي، عبد الله أحمد. *اتجاهات الجريمة في المناطق الحضرية: دراسة استشرافية لواقع وأنماط الجريمة في مدينة جدة*، الرياض، رسالة ماجستير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧.

[١٠] الحسن، إحسان. النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة. ط٢، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

[١١] خربطلي، سميرة. أثر بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جرائم النساء في الأردن: دراسة مسحية اجتماعية للنزلاء بمراكز الإصلاح والتأهيل. عمان، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.

[١٢] الخريف، رشود محمد. الجريمة في المدن السعودية: "دراسة في جغرافية الجريمة". *مركز أبحاث مكافحة الجريمة*، الرياض: وزارة الداخلية، ١٩٩٩.

[١٣] الربايعة، أحمد. *أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد إلى الجريمة*. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٩٨٤م.

[١٤] الربايعة، أحمد. "أنماط الجريمة في المجتمع الأردني أشكالها و توزيعها". *مجلة دراسات*، (١٩٨٥م)، مج ١٢، ع ١١، ٢٦- ٤٦، الجامعة الأردنية، عمان.

[١٥] الربايعة، أحمد. "أثر العوامل الاجتماعية في الدافع لارتكاب الجريمة: دراسة استطلاعية من منظور اجتماعي على عينة من المسجونين في المجتمع الأردني". *مؤتة للبحوث والدراسات*، جامعة مؤتة، مجلد ٣، العدد ١، (١٩٨٨م)، ١٠٧- ١٢١.

[١٦] زعزوع، ليلى بنت صالح محمد. *مقدمة في الجغرافية الاجتماعية*، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠١

[١٧] الساعاتي، سامية حسن. *الجريمة والمجتمع*. بيروت، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٣.

[١٨] السراج، عبود. *علم الإجرام والعقاب*. الكويت، جامعة الكويت، ١٩٨١.

[١٩] السمالوطي، نبيل محمد توفيق. *الإسلام ومواجهة الجريمة والانحراف في المجتمع*. الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨٣.

[٢٠] السيف، محمد ابراهيم ، *الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي*. الدمام، ط٤، مكتبة المتنبي، ٢٠١٨م.

[٢١] الشبول، أيمن. "الأنماط الجغرافية للجريمة: دراسة أنثروبولوجية لبعض الجرائم المرتكبة في الأردن". *المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب*، الرياض، (٢٠١٠م)، مج ٢٥، ع ٥٠، ١٩٧- ٢٤٤

[٢٢] شتا، السيد علي. *علم الاجتماع الجنائي*. الاسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

[٢٣] شقفة، أشرف حسن وجميل طوطح. *جرائم القتل في محافظات غزة دراسة في جغرافية الجريمة*، غزة، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠١٥.

[٢٤] الصالح، مصلح. *الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية*. الرياض، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.

[٢٥] الطخيس، ابراهيم عبد الرحمن. *دراسات في علم الاجتماع الجنائي*. الرياض، ط٦، دار العلوم للنشر والطباعة، ٢٠١٢.

[٢٦] الطياش، صالح عبد الله. *العمالة الآسيوية والجريمة*. الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٤هـ.

[٢٧] عباس، منال محمد. *علم الاجتماع الجنائي*. الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣.

[٢٨] عبد الموجود، أبو الحسن ابراهيم. *ديناميات الانحراف والجريمة: التفسيرات والقضايا والممارسة العامة*. أسوان، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٧.

[٢٩] العليان، إبراهيم عبد الله وآخرون (بدون تاريخ)، المنطقة الشرقية: عراقة وحضارة، الإدارة الاقتصادية والبحوث، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، الدمام.

[٣٠] غيث، عاطف. *قاموس علم الاجتماع*. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.

[٣١] الماروردي، أبو الحسن علي. *الأحكام السلطانية*. بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥.

[٣٢] المراشدة، خلود عودة. *العمالة الوافدة والجريمة في الأردن*، عمان، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٢م.

[٣٣] المهيرات، بركات. جغرافيا الجريمة: علم الإجرام الكارتوجغرافي: دراسة تطبيقية للجوانب المكانية لظاهرة الجريمة في المملكة الأردنية الهاشمية، ط١، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٠م.

[٣٤] موقع وزارة الداخلية، تصريحات المتحدث الأمني لوزارة الداخلية اللواء منصور التركي. الأربعاء ٢٩ ذو الحجة ١٤٣٨

[٣٥] الهيئة العامة للإحصاء. المسح الديموغرافي منتصف ٢٠١٧، بيانات أولية.

[٣٦] الهيئة العامة للإحصاء، تقديرات أولية في منتصف العام مبنية من واقع نتائج المسح الديموغرافي ٢٠١٦م

[٣٧] الهيئة العامة للإحصاء، النتائج التفصيلية للسكان والمساكن، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤، بيانات منشورة.

[٣٨] الهيئة العامة للإحصاء، النتائج التفصيلية للسكان والمساكن، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠، بيانات منشورة.

[٣٩] الهيئة العامة للإحصاء، النتائج التفصيلية للسكان والمساكن، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦، بيانات منشورة.

[٤٠] وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ٢٠١٠

[٤١] وزارة الشئون البلدية والقروية. أمانة مدينة الدمام. وكالة التعمير والمشاريع. الإدارة العامة للتخطيط العمراني، ١٤٣٩.

[٤٢] الوليعي، عبد الله ناصر. *السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية في جغرافية الجريمة*. الرياض، مركز أبحاث الجريمة: وزارة الداخلية، ١٩٩٣.

Bibliography:

[43] Al Ghamdi, Ali. *Attitudes on the Impact of Forreign Labor Force in Saudi Society: the case of Jaddah City*. Michigan State University, Published Ph.D Dissertation, USA.١٩٨٥.

[44] Blaike, Piers. "The Theory of the Spatial Diffusion of Innovation: A Spacious Cult de Sac in Progress", in *Human Geography*, 1978, Vol. 2 No 2 P. 269- 295.

[45] Burgess, E & Bogue D. *Urban Sociology*, the University of Chicago, Chicago, 1970.

[46] Clinard, B. Marshall. *Sociology of Deviant Behavior*, New York, Rinehart and Winston, 1969.

[47] Ernest, K. "The Functional Interdependence of Crime 1968" , *The Journal of Geography*, Vol. 70, Chicago, (1969), 204-213.

[48] Enrico, Moretti. The Effect of Education on Crime Evidence from Prison Inmates Arrests and Self- Reports, University of Western Ontario, 2003.

[49] Harries, Keith. *The Geography of Crime and Justice.* New York, McGraw-Hill: Book Company, 1974.

[50] Harries, Keith. The Geography of Crime, Development and Prospect.. New York Macmillan Co.١٩٧٤

[51] Murray and Ackerman. "Assessing Spatial Patterns of Crime in Lima, Ohio Cities", Britain, Vol. 21, No. 5, 2004.

[52] NUMBEO, Crime Index for Country 2017

[53] https://www.numbeo.com/crime/rankings_by_country.jsp?title=2017

[54] Smith J. , Susan. "Crime and the Structure of the Social Relations", in *Transctions of the Institute of the British Geography*, (1984), Vol. 9, No. 4. Pp. 427-465.

[55] Sutherland, Edwin & Donald R. Cressey. *Criminology*, 9th ed., New York, J. B. Lippincott Co. 1974.

[56] Sutherland, Edwin. *White Collar Crime*. New York: Rine Hart & Winston, 1949.

[57] Taft, Donald. *Criminology*, 3rd ed., New York, Macmillan Co. 1956.

Geography of Crime in the Kingdom of Saudi Arabia
Applied Study on the Eastern Region

Prof. Feryal Mohammed Alhajri **Dr. Sawsan Mustafa Albitar**

Abstract:The purpose of this study is to reveal the relationship between the location of the female crime and the rate of its growth, its geographic distribution in the cities and governorates of the Eastern Region, its types and causes, and its linking with a number of variables and demographic, social, economic and ecological characteristics of its committers. The study relied on the descriptive method using the social survey method. An interview form was applied to all (138) female inmates of Dammam prison.

The study revealed an increase in the crime rate in the main cities of the eastern region; more than two-thirds of the committers of crimes in Dammam, 40.58%, and Alkhobar 33.33%. Mostly Asian (57.97%), African women (35.5%). Morality crimes accounted for 33.06%, followed by theft of 28.99%, alcohol and drug offenses 13.64%.

The study showed that the motive for committing the crimes was the economic factor by 43.48%. The study showed a statistically significant relationship of 0.05 between the spatial nature and type of female crime and its high rates in the Eastern Region. It also showed a statistically significant correlation between female crime and the demographic, social and economic characteristics of its committers.

The study also revealed that 44.93% of the inmates of Dammam prison had not been sentenced despite their detention for more than a year, and that 25.36% of convicts had not been released because the guarantor did not waive the case and sometimes for unknown reasons.

The study recommended conducting more research and studies on female crime, especially in urban areas, and speeding up the implementation of the executive and judicial procedures for detainees and convicts, and developing social welfare programs for female inmates.

Keywords: *Female Crime - Geography of Crime.*